ما يتيح لمنتجي النفط والغاز وسيلة جديدة لتعزيز إنتاجية الآبار وتقليل التكاليف

«إيمرسون» تطلق خدمة سحابية لدعم القياس في عمليات الصخر الزيتي

أطلقت شركة "إيمرسون" (Emerson) مؤخراً خدمة جديدة تعتمد على التقنيات السحابية وانترنت الأشياء الصناعية لمراقبة أداء عدادات التدفق لآبار النفط والغاز عن بعد، ما يتيح لمنتجي النفط والغاز وسيلة جديدة لتعزيز إنتاجية آبار النفط والغاز مع تقليل التكاليف وزيادة معدلات السلامة.

وتوفر خدمة مراقبة أداء عدادات التدفق متعددة المراحل (Roxar 2600) للمشغلين توصيات عملية لتحسين أداء عدادات قياس التدفق وتمكين الصيانة الاستباقية استناداً إلى البيانات المتقدمة والمتواصلة التي يتم جمعها من عدادات قياس التدفق متعددة المراحل في الموقع وتحليلها عند بعد من قبل خبراء "إيمرسون".

وتوفر خدمة مراقبة أداء عدادات قياس التدفق متعددة المراحل (Roxar 2600)، والتي يتم استخدامها في صناعة النفط والغاز منذ أكثر من 25 عاماً، إمكانية قياس معدلات إنتاج آبار النفط والغاز بدقة، كما توفر الخدمة حلولاً لاختبار الآبار ومنصات انتاج النفط والغاز غير المأهولة وقياس الإنتاج ومراقبة آبار النفط والغاز وتطبيقات الزيت الصخري. ومن خلال استخدام التكنولوجيا الشبكية المتقدمة، يمكن لخبراء "إيمرسون" تقديم بيانات تشخيص متقدمة وتفسير البيانات وإعداد التقارير من عدادات قياس التدفق متعددة المراحل وفق جدول زمني منتظم.

وفي خضم دخول صناعة النفط والغاز العصر الرقمي، تدعم "إيمرسون" المشغلين في انتقالهم إلى تقنيات قياس جديدة تعتمد على وظائف الدعم عن بعد. ويقدم خبراء "إيمرسون" الإرشاد والتوجيه بدءاً من مرحلة التركيب والمعايرة ووصولاً إلى تقديم التوصيات القائمة على البيانات لتحسين العمليات. ولتحقيق ذلك، تستفيد الخدمة من بنى الاتصال الآمنة من أجل توفير نقل آمن للبيانات من عدادات قياس التدفق إلى البيئة السحابية حيث يتم تحليلها. وتتيح هذه العملية تحديد المشاكل دون الحاجة إلى إرسال أفراد إلى الميدان، وقبل أن تتفاقم المشاكل لتؤثر على الإنتاج. وتوفر تقارير الأداء الدورية والمشاركة المستمرة للبيانات وتقييم أداء العدادات، للمشغلين لمحة شاملة عن الاستمرارية التشغيلية، فضلاً عن تشكيل الأساس لنشاط استباقي في الموقع ووضع استراتيجية للصيانة.

وتعد مراقبة أداء عدادات قياس التدفق متعددة المراحل أحدث خدمة تقدمها الشركة ضمن محفظتها المتنامية من حلول المراقبة عند بعد للمعدات والعمليات المقدمة من خلال الخدمات المترابطة (Connected Services). وتستفيد خدمات إيمرسون المترابطة من خبرات الشركة المعمقة لتحسين موثوقية وأداء المعدات الهامة. وتعد الخدمات المترابطة بمثابة عروض خدمة من "إيمرسون" يتم من خلالها جمع البيانات من المعدات الهامة وإرسالها بشكل آمن إلى خبراء "إيمرسون" بحيث يمكنهم تقديم توصيات عملية لتمكين الصيانة الاستباقية والتنبؤية. وتستفيد الخدمات المترابطة من خبرة "إيمرسون" الممتدة لعقود، حيث تستخدم التكنولوجيا لجمع البيانات من الأجهزة المختلفة وتوصيلها إلى التطبيقات والخبراء الذين يقدمون بدورهم التوصيات والنصائح القيمة

مبيعات التجزئة في منطقة اليورو تتراجع بأكبر وتيرة في 2019

تراجعت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بأكبر وتيرة في 2019 خلال شهر أكتوبر ، مع انخفاض مبيعات المنتجات غير الغذائية. وكشفت بيانات صادرة عن مكتب إحصاءات يوروستيت، أمس الخميس، أن مبيعات التجزئة في منطقة اليورو تراجعت بنسبة 0.6 بالمائة خلال شهر أكتوبر مقارنة مع هبوط 0.2 بالمائة في الشهر السابق له بعد التعديل.

وبحسب التقديرات، فكان من المتوقع أن تسجل مبيعات التجزئة في منطقة اليورو انخفاضاً بنحو 0.4 بالمائة في الشهر المقارن.

وتم تعديل بيانات مبيعات التجزئة في منطقة اليورو خلال سبتمبر الماضي من نمو 0.1 بالمائة إلى تراجع 0.2 بالمائة، وفقاً للبيانات.

وأوضحت البيانات أن مبيعات المنتجات غير الغذائية هبطت بنحو 1.1 بالمائة في أكتوبر مقارنة مع الشهر السابق له فيما زادت مبيعات الغذاء والمشروبات والتبغ بنسبة 0.3 بالمائة كما ارتفعت مبيعات وقود السيارات بنحو 0.6 بالمائة في الفترة نفسها. أما على أساس سنوي، فإن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 1.4 بالمائة في خلال أكتوبر مقابل نفس الفترة من العام الماضي.

وبحلول الساعة 10:49 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع اليورو مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 0.1 بالمائة لتسجل العملة الأوروبية الموحدة 1.1090 دولار.

«المركزي»: مصر ستبيع أذون خزانة بقيمة مليار دولار لأجل عام في 9 ديسمبر

أعلن البنك المركزي أمس الخميس أن مصر ستطرح عطاء أذون خزانة مقومة بالدولار بقيمة مليار دولار لمدة عام في التاسع من ديسمبر الجاري. وأضاف البنك أنه ستتم تسوية العطاء في العاشر من ديسمبر كانون الأول وسيحل أجل استحقاق الأذون في الثامن من ديسمبر 2020.

«موديز» تخفض النظرة المستقبلية للبنوك العالمية وسط 4 تحذيرات

خفضت وكالة موديز لخدمات المستثمرين النظرة المستقبلية للبنوك العالمية في العام المقبل إلى سلبية، وسط تحذيرات من التداعيات السلبية الناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي والتوترات التجارية فضلاً عن معدلات الفائدة السالبة.

وأوضحت الوكالة في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني، أمس الخميس، أنها قررت تعديل نظرتها المستقبلية للبنوك العالمية إلى سلبية بدلاً من مستقرة في عام 2020.

وأرجعت موديز قرارها إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إضافة إلى التوترات التجارية.

وقالت الوكالة إن التباطؤ الاقتصادي ومعدلات الفائدة المنخفضة فضلاً عن الظروف الأكثر تقلباً ستزيد من التحديات أمام البنوك.

وأكدت الوكالة أن هناك خطر متزايد لحدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا، بالإضافة إلى تباطؤ النمو في آسيا والمحيط الهادئ والأسواق الناشئة.

وتابعت: "من شأن ذلك أن يؤدي إلى تدهور في جودة القروض بالإضافة إلى أن ارتفاع التكاليف سيؤدي إلى تدهور جودة القروض وزيادة تكاليف القروض المتعثرة".

وأشارت موديز إلى أن العودة إلى التيسير النقدي واستخدام معدلات الفائدة السالبة في بعض المناطق يؤدي إلى الضغط على ربحية البنوك.

وأوضحت أن البنوك تواجه تحديات خاصة فيما يتعلق بتمرير معدلات الفائدة السالبة إلى المودعين، مع الإشارة إلى أن العديد من الأنظمة المصرفية في أوروبا ستظل تعاني من الضعف الائتماني.

وترى الوكالة أن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تبدو مترسخة مع عواقب سلبية على البنوك في هاتين الدولتين بالإضافة إلى الاقتصاديات التي تعتمد على التصدير والبنوك التي تعمل على تمويل التجارة.

وأضافت أنه من المرجح أن تؤدي التوترات التجارية إلى تدهور جودة القروض بالنسبة للبنوك في آسيا والولايات المتحدة.

وتوضح موديز أن هناك كذلك خطر من أن مزيداً من التصعيد في التوترات التجارية من شأنه إثارة موجة بيعية داخل الأسواق المالية.

وعلى صعيد آخر، أشارت الوكالة إلى أن الفشل في التوافق على صفقة تجارية تنظم العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في أعقاب البريكست قد يضعف القطاع المصرفي البريطاني.

وكانت موديز خفضت في وقت سابق من الأسبوع الجاري النظرة المستقبلية للبنوك في بريطانيا إلى سلبية كذلك بدلاً من مستقرة مع عدم اليقين بشأن البريكست.

الهند تخفض توقعاتها لنمو الاقتصاد لأقل مستوى في 7 أعوام

خفض البنك المركزي في الهند تقديراته نمو الاقتصاد خلال العام الحالي، والتي من شأنها أن تكون أضعف وتيرة ارتفاع في 7 أعوام تقريباً.

وأوضح المركزي الهندي في بيان السياسة النقدية الصادر أمس الخميس، أنه قرر خفض توقعات النمو الاقتصادي عن العام المالي الحالي بأكمله والذي ينتهي في مارس 2020 إلى 5 بالمائة.

وتعتبر هذه التوقعات أقل من التقديرات السابقة والصادرة في أكتوبر الماضي والبالغة 6.1 بالمائة.

وفي حال تحققت توقعات النمو لاقتصاد الهند خلال هذا العام المالي (2019–2020)، فمن شأنها أن تكون الأدنى في غضون 7 أعوام.

وبحسب بيانات رسمية صادرة في الأسبوع الماضي، فإن الناتج المحلي الإجمالي للهند نما بنسبة 4.5 بالمائة خلال الربع المنتهي في سبتمبر الماضي.

ويمثل هذا النمو أضعف وتيرة ارتفاع منذ الربع الأول لعام 2013 عندما نما حينها الاقتصاد الهندي بنسبة 4.3 بالمائة.

وقال البنك إن التأخر في إنعاش الطلب المحلي إضافة لمزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي مع التوترات الجيوسياسية من شأنه أن يُشكل مخاطر سلبية.

وكان بنك الاحتياطي الهندي قرر إبقاء معدل الفائدة كما هو دون تغيير عند مستوى 5.15 بالمائة في خطوة خالفت توقعات الأسواق على نطاق واسع.

وخفض المركزي الهندي معدل الفائدة في العام الحالي 5 مرات وسط مساعي دعم وتحفيز الاقتصادي الذي يعاني من حالة تباطؤ ملحوظة في النمو.

وذكر البنك في بيان السياسة النقدية أنه قرر تعديل توقعات التضخم بالرفع في النصف الثاني من العام المالي الحالي ليتراوح بين 5.1 إلى 4.9 بالمائة بدلاً من التوقعات السابقة البالغة 3.5 إلى 3.7 بالمائة.

انخفاض الطلبيات الصناعية الألمانية على غير المتوقع في أكتوبر

أظهرت بيانات أمس الخميس تراجع الطلبيات الصناعية الألمانية على خلاف المتوقع في أكتوبر بسبب ضعف الطلب في الداخل والخارج، مما يشير إلى استمرار الأزمة التي يواجهها قطاع التصنيع في كبح نمو أكبر اقتصاد أوروبي في الربع الأخير من العام.

وقال مكتب الإحصاءات إن عقود شراء السلع المصنوعة في ألمانيا تراجعت 0.4 بالمئة عن الشهر السابق. وهذا الانخفاض يخالف متوسط توقعات رويترز لارتفاع قدره 0.3 بالمئة. وجرى تعديل قراءة سبتمبر بالرفع إلى زيادة نسبتها 1.5 بالمئة بدلا من 1.3 بالمئة في السابق.

الدولار يسجل خسائر عالمياً مع انتظار المستجدات التجارية

تراجع الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس الخميس، مع التركيز على العلاقات التجارية بين أكبر اقتصادين حول العالم.

ويظل تركيز المستثمرين على التطورات التجارية بعد إشارات مختلطة حول الأوضاع بين الولايات المتحدة والصين، فبعد أن أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه من الأفضل تأجيل الصفقة لما بعد 2020 عاد ليشير إلى أن المحادثات تسير بشكل جيد.

وكانت بيانات اقتصادية أظهرت أن القطاع الخاص غير الزراعي في الولايات المتحدة أضاف وظائف بأقل مستوى في 6 أشهر فيما يتحول تركيز المستثمرين إلى تقرير الوظائف المقرر الإفصاح عنه غداً الجمعة.

ومن المقرر أن يُدلي عضو الاحتياطي الفيدرالي "راندال كوارليس" بشهادته أمام اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ الأمريكي.

ويترقب المستثمرون إعلان بيانات الميزان التجاري وطلبات إعانة البطالة وطلبيات المصانع في الولايات المتحدة في وقت لاحق.

وبحلول الساعة 9:05 صباحاً بتوقيت جرينتش، هبطت العملة الأمريكية مقابل نظيرتها الأوروبية الموحدة بأكثر من 0.1 بالمائة ليرتفع اليورو إلى 1.1092 دولار.

في حين زادت الورقة الخضراء أمام العملة اليابانية بنسبة هامشية 0.06 بالمائة مسجلة 108.92 ين كما ارتفعت بشكل طفيف 0.05 بالمائة مقابل العملة السويسرية لتسجل 0.9890 فرنك.

بينما تراجع الدولار أمام الجنيه الإسترليني بنحو 0.3 بالمائة لتصعد العملة البريطانية إلى 1.3140 دولار.

وخلال نفس الفترة، انخفض المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية أخرى بأكثر من 0.1 بالمائة مسجلاً 97.529.

هونج كونج تطلق حزمة تحفيزية بـ511 مليون دولار لدعم الاقتصاد

بول تشان

أعلنت حكومة هونج كونج إجراءات تحفيزية إضافية بقيمة 4 مليارات دولار هونج كونج (511 مليون دولار) بهدف دعم الاستثمارات التي تعاني من الاضطرابات السياسية منذ 6 أشهر تقريباً.

واندلعت التظاهرات في هونج كونج منذ أوائل يونيو الماضي، بسبب مشروع قانون مثير للجدل يقضي بتسليم المجرمين المشتبه فيهم جنائياً إلى الصين للمحاكمة، لكن الاحتجاجات العنيفة استمرت للمطالبة بالديمقراطية رغم إلغاء مشروع القانون نهائياً.

وقال وزير المالية "بول تشان" في مؤتمر صحفي إن هناك تسعة تدابير جديدة منها الدعم لفواتير المياه والصرف الصحي وكذلك الإعفاءات من ضريبة الملكية للشركات.

وأضاف "تشان" أن الحكومة سوف تسمح للأفراد والشركات لدفع ضريبة الأرباح والدخل على أقساط.

وأوضح "تشان" أن إجراءات التحفيز التي تم الإعلان عنها منذ يونيو الماضي تبلغ حوالي 25 مليار دولار هونج كونج، مكررًا أن الحكومة تتوقع أن تسجل عجزًا في الموازنة خلال العام المالي الحالي.

وفي وقت سابق، قال صندوق النقد الدولي إن على هونج كونج زيادة الإنفاق المالي ليعادل 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المقبلين لدعم الاقتصاد، من المستوى الحالي البالغ 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ودخل اقتصاد هونج كونج في مرحلة ركود بعما تراجع الناتج الإجمالي المحلي بنحو 3.2 بالمائة في الربع الثالث من العام الجاري، مقابل انخفاض بنحو 0.5 بالمائة في الربع الثاني.

اليابان.. 239 مليار دولار لدعم النمو الاقتصادي

أعلن رئيس وزراء اليابان شينزو آبي عن إجراءات تحفيز لدعم نمو الاقتصاد، الذي يعاني من تباطؤ الصادرات والكوارث الطبيعية وتداعيات زيادة ضريبة المبيعات مؤخرا.

ونصت مسودة الإجراءات التحفيزية التي أطلعت عليها وكالة بلومبرج للأنباء أمس الخميس على أنه سوف يتم إنفاق نحو 26 تريليون ين (239 مليار دولار) على مدار الأعوام المقبلة، حيث تمثل الإجراءات النقدية نحو نصف هذا المبلغ.

وأوضحت المسودة أن إجراءات التحفيز سوف تعزز نمو الاقتصاد بنحو 1.4 نقطة مئوية.

وتأتي إجراءات التحفيز في ظل ازدياد الوعي حول العالم بشأن الحاجة لمزيد من المساعدات الحكومية للحفاظ على نمو الاقتصاديات في ظل التباطؤ العالمي.

وقال هارومي تاجوشي، الباحث الاقتصادي بفرع شركة أي اتش اس ماركيت للأبحاث السوقية في طوكيو" في أي دولة، التأثير الإيجابي للتحفيز المالي الاضافي يكون محدودا، وهو أمر حقيقي بصفة خاصة في اليابان وأوروبا، حيث أصبحت معدلات الفائدة سلبية. لا يوجد لديك خيار إلا تنفيذ إجراءات نقدية لتعزيز النمو".

ووصف آبي إجراءات التحفيز بالحزمة ثلاثية الأقطاب، التي تهدف لتقديم الإغاثة في الكوارث وتوفير الحماية من المخاطر الاقتصادية وإعداد البلاد لنمو أطول أجلا بعد دورة الألعاب الأولمبية طوكيو .2020